

الممارسة التعليمية في الجزائر أثناء الحكم العثماني

دراسة في الواقع والمعطيات

د/ صليحة بردي

جامعة الجيلالي بونعامة

خميس مليانة (عين الدفلى)

كلية الآداب واللغات

الملخص: يعدّ التعليم أهم مرتكز في مرتكزات صياغة الخطاب الثقافي، ولهذا يملك القدرة على توجيه المرجعين المعرفي والعلمي، وكذا أنماط التفكير المختلفة في المنظومة الثقافية أكثر من أي مرتكز آخر، ولهذا يمكن وصفه بالمعيار الذي تقاس به القيمة الحضارية للدولة.

لقد عرفت الممارسة التعليمية في الجزائر جملة من التحولات تبعا للواقع السياسي الذي عاشته البلاد، ونخص بالذكر الفترة العثمانية؛ حيث أخذ التعليم طابعا أهليا في ارتباط الوعي التعليمي بالأهالي، في ظل تلازم المسجد والمدرسة كأهم ملاحظة يمكن تسجيلها عن التعليم في هذه الفترة، فضلا عن إسهام بعض الحكام العثمانيين في دعم بناء المدارس، وتشجيع العلماء وتكريمهم، أما عن الدور التعليمي المؤسساتي فقد مارسه المساجد، والمدارس القرآنية (الكتاتيب)، والزوايا، والطرق الصوفية، والمعاهد العلمية؛ حيث تمكنت بفضل خطابها التعليمي من المساهمة في بعث الإشعاع العلمي في الأوساط الاجتماعية الجزائرية.

الكلمات المفتاحية: التعليم، الخطاب الثقافي، الممارسة التعليمية، الفترة العثمانية، الوعي التعليمي، المدرسة، الدور التعليمي المؤسساتي.

Résumé: L'enseignement est considéré par beaucoup comme un des piliers de la diffusion du discours culturel. Il permet d'orienter le savoir et la connaissance mais aussi la réflexion dans le champ culturel. C'est pour cette raison que l'enseignement peut être décrit comme l'indice de mesure de la valeur et de la modernité d'un état.

De ce fait, la pratique pédagogique en Algérie a connu plusieurs réformes selon la situation politique vécue par le pays notamment durant la période ottomane. A cette époque l'enseignement et l'émancipation étaient la préoccupation des familles, une pratique encouragée par les dirigeants ottomans qui ont joué un grand rôle dans le développement des institutions du savoir telles que les mosquées, les medersas, les zaouïas mais aussi les instituts scientifiques. Ces institutions ont réellement contribué à la diffusion du savoir dans les milieux sociaux algériens grâce à son approche pédagogique et didactique.

Mots clé: enseignement, discours culturel, pratique pédagogique, période ottomane, rôle pédagogique institutionnel.

السياق الثقافي العام: عاشت الجزائر في العهد العثماني وضعا تعليميا شكّل حلقة هامة في التاريخ الثقافي للبلاد، المتميز بطبيعته التواصلية، فلم يحدث أن سجلنا فراغا في هذا البعد، وإن كان الأمر لا يخلو من بعض التعثر والتراجع أحيانا.

وبالنسبة للمرحلة العثمانية التي سنسلط عليها عدسة البحث من مدخلي الأداء التعليمي، والوضعية العلمية المصاحبة له، فإن معطيات الواقع تشير إلى أنه «لم تخدم الحركة العلمية في هذا العصر، ولم يقف دولا العلم والتعليم في أي ناحية من نواحي البلاد، بل كان الكثير من فضلاء الأتراك وأعيانهم ينشطون العلم والمتعلمين بما حبسوه على تلك المشاريع من الأوقاف الغنية ذات الربيع الكبير»¹.

إن النشاط التعليمي لم يرتبط أساسا بعهد الأتراك بل مارسه البلاد سلفا، غير أنه حظي باهتمامهم واحترامهم كأفراد لا كدولة وصية، في حين كان الممول الرئيسي لهذه الممارسة التي عكست الملمح الحضاري لجزائر ذلك العهد الموارد الوقفية.

وقد اختصت المرحلة ثقافيا بوصفين بارزين «أولهما الجمود الفكري، بحيث اعتكف العلماء والمتعلمون على العلوم النقلية تاركين العقل جانبا»²، وهذا ما عرّ عنه "عبد القادر الراشدي" * أحد العلماء القلائل آنذاك قائلا:

«خبرا عني المؤول بانسي كافر بالذي قضته العقول

ما قضته العقول ليس من الديـ ن إنما الدين ما حوته النقول»³.

يحيلنا هذا الطرح إلى طبيعة الذهنية المعرفية الذي لازمت المشهد الثقافي الجزائري في ذلك الوقت، في احتكامها إلى النقل أكثر من العقل، ولهذا نحت الممارسة التعليمية منحا تلقينيا، دون تسجيل جهود أو إسهامات في علوم العقل، إلا أن هذا لا ينفي وجود «ثلة من العلماء الأعلام في ذلك العصر؛ نالوا في الأوساط الأهلية والحكومية كل اعتبار»⁴.

وثاني وصف أمكن تسجيله؛ «اشتداد نفوذ المرابطين، وانتشار أمر الولاية والصلاح والزهد والتصوف، فأخذ الناس يقبلون على الطرق الصوفية جموعا، وأخذت هذه تنتظم وتعمر زواياها، وكانت تلك الزوايا في أغلب الأحيان تتلقى من المريدين النذور، وتتفق قسما كبيرا من ذلك على الطلبة الذين يستقرون بالزاوية لتعلم القرآن والعلوم الدينية، فلا يبرحونها حتى تتم معلوماتهم؛ ويقوم رجال الزاوية بكل ما يلزم أولئك المجاورين»⁵.

لقد ساد الجو الديني الحياة الثقافية، بالنظر إلى شيوع مظاهره وتعددها، من دعوات إلى الصلاح، والزهد والتصوف، وجدت في الأوساط الشعبية الأذان الصاغية، والقلوب الساعية، والأأيادي المليبة، وقد مورس هذا النشاط بالتعاون بين المريدين والأتباع ممن احتضنتهم الطرق الصوفية، والزوايا.

الممارسة التعليمية: شهدت الجزائر في العهد العثماني وضعاً تعليمياً قد يكون خاصاً مقارنة بما شهدته في مراحل سابقة ولاحقة، من حيث المواد المدرّسة، ومستويات التعليم، ومراكز الإشعاع الثقافي، والمرجع المؤسّساتي الوصي على الممارسة التعليمية.

إن اللافت للانتباه أن التعليم في هذه الفترة لم يكن نظامياً معتمداً من طرف الدولة، ف«إذا رجعنا إلى تاريخ التعليم الجزائري في العهد العثماني نجد أنه لم يكن في الجزائر ما يدل على وجود نظام رسمي قائم، حيث كان يغلب عليه الطابع الذاتي الحر، نظام يخضع لموروث تقليدي يضم عدة مؤسسات تعليمية: الكتّاب، الزوايا، المساجد، تمثل التعليم العربي التقليدي السائد في المجتمع الجزائري منذ القدم، والذي استمرت وظيفته حتى بعد الاحتلال الفرنسي»⁶.

ونستشف هذا الطابع الذاتي الحر الذي لازم التعليم آنذاك من مبادرة الأفراد التي أحدثت فارقاً، كونها ارتقت إلى مستوى الظاهرة؛ «فكان سكان كل قرية ينظمون بطرقهم، ووسائلهم الخاصة تعليم القرآن والحديث والعلوم العربية والإسلامية؛ لأن دراسة مثل هذه العلوم هي السبيل إلى معرفة وفهم أسرار الدين والقرآن والسنة، ولذلك كان القرآن أساساً للتعليم في الجزائر سواء كان تعليماً ابتدائياً أو ثانوياً أو عالياً»⁷.

يعدّ هذا البعد الشعبي في الاحتفاء بالنشاط التعليمي من العوامل التي جعلت «التعليم في الجزائر خلال العهد العثماني منتشراً انتشاراً واسعاً حتى غطى كل المناطق بما في ذلك القرى والمداشر، رغم أن السلطة العثمانية ركّزت فقط على المحافظة على الاستقرار السياسي، والدفاع عن الحدود، وجمع الضرائب لبيت المال، ولم تتدخل في شؤون التعليم باستثناء بعض البايات؛ مثل: محمد الكبير، وصالح باي»⁸.

إن هذا النشاط التعليمي الخاص الذي تبنته الجهود الفردية، والمؤسسات الخيرية من كتاتيب وزوايا ومساجد؛ كما تبناه رجال الدولة بصفتهم أفراداً لا قطاعاً حكومياً يرجع إلى أن «العثمانيين في الجزائر لم يهتموا بالجانب الثقافي بقدر اهتمامهم بجوانب الحياة الأخرى، وإن مشعل العلم قد تكفل به الجزائريون رغبة منهم في الازدهار الثقافي، وللمحافظة على ما توارثوه من علوم ومعارف عبر الأجيال كجزء من التراث العربي الإسلامي»⁹.

ربما كانت السلطة العثمانية لا ترى في التنمية الثقافية التي تتصل اتصالاً وثيقاً بالمستوى التعليمي في البلاد طموحاً يعينها، بقدر ما كان يعينها التحكم في ميادين الحياة الأخرى خاصة السياسة والاقتصاد، و«لكن ما يحفظ للأتراك هو أنه وإن لم يشجعوا التعليم فإنهم لم يعرقلوه»¹⁰.

وغياب الطابع النظامي، والتأطير الحكومي عن الممارسة التعليمية سبب تراجعاً في الأداء المهني لهذا النشاط؛ فلم تكن مهنة التعليم من المهن المرغوب فيها أو المربحة خلال العهد العثماني، فقد كانت مهنة لا تجلب إلى صاحبها إلا الفقر، إلا أنها تجلب إليه عطف الناس وإحسانهم، واحترامهم المعنوي»¹¹.

لقد أثبتت الجزائر مروراً بمراحل تاريخية عصبية في الغالب أنها تتمتع بحس ثقافي عال لا يحتمل أي مظهر من مظاهر الفراغ المعرفي، وهذا ما يفسر عطاءها المتواصل الذي شكل في تراكمه إرثها الحضاري الذي ساهم في التراث العربي الإسلامي إسهاماً لا يمكن إغفاله بأي حال من الأحوال.

مراكز التعليم أو الإشعاع الثقافي:

الكتاتيب والزوايا: كانت الكتاتيب من أهم مراكز الإشعاع التعليمي انتشاراً في الجزائر خلال العهد العثماني، باعتبارها أقل وحدة في التعليم الابتدائي، و«الكتاب (جمع كتاتيب)، أو المكتب كما يسمى أحياناً. وكان يطلق عليه، ولا سيما في العاصمة، اسم "مسيد" وهو بدون شك محرّف من تصغير كلمة مسجد»¹².

أما عن الطبيعة العمرانية للكتاب فقد «كان في الغالب عبارة عن حجرة، أو دكان في الأصل، أو جناح في مسجد... بل إن بعض الواقفين كان يكتفي بفتح غرفة في منزله على الشارع، ويجعلها كتاباً للأطفال. وكذلك كان في زوايا المرابطين أجنحة خاصة لتعليم الأطفال وحفظ القرآن. وكانت الكتاتيب منتشرة في جميع الأحياء، وكثير منها كان يحمل اسم الحي الواقع فيه»¹³.

وقد استمدت الكتاتيب قيمتها الثقافية من الأدوار التعليمية التي كانت تمارسها؛ فقد كانت الفضاء الذي «تقدم فيه للأطفال مبادئ القراءة والكتابة وتحفيظ القرآن الكريم كله أو أجزاء منه، إضافة إلى بعض مبادئ الفقه»¹⁴، إضافة إلى «بعض مبادئ الحساب»¹⁵.

ولم يكن التعليم في الكتاتيب ليرتبط بمراحل عمرية محددة، «فعادة ما يتراوح عدد مرطبه ما بين 15 و20 طفلاً يواصلون الدراسة به من 3 إلى 4 سنوات، أما من يرغب في مواصلة الدراسة فيبقى لسنوات أخرى من أجل تعلم، وحفظ القرآن كله»¹⁶.

كما لم تتول إنشاء الكتاتيب هيئة وصية مستقلة في اختصاصها بذلك، بل إن المشرفين على ذلك من حيث البناء والفتح «كانوا من جميع طبقات المجتمع، فالباشوات، والبايات، والموظفون السامون كانوا يشتركون مع الأهالي في هذه المهمة العلمية والخيرية»¹⁷.

أما الزوايا فقد شهدت انتشاراً واسعاً في هذا العهد «خاصة في الريف، وربما يعود ذلك لافتقار الأرياف للمراكز التعليمية الأخرى، إضافة إلى انتشار الطرق الصوفية والتي عادة ما تتخذ من الزوايا مراكز لها. ومع مرور الزمن احتلت الصدارة بين المؤسسات الثقافية، الأمر الذي سمح لها بالجمع بين الوظيفتين الدينية والتعليمية، فعادة ما كانت تمثل المسجد والدراسة في آن واحد؛ حيث تكون مركزاً للعبادة، وكذا تدريس علوم الدين والفقه وتعليم مبادئ القراءة والكتابة، إضافة إلى كونها ملجأً لعابري السبيل»¹⁸.

فلم تكن المساجد والزوايا تختص بأداء الشعائر الدينية فحسب، بل كانت تعنى أيضا بتعليم علوم القرآن؛ «وقد كان التعليم حرا من سيطرة الدولة، ومن سيطرة الحكام العثمانيين»¹⁹، وكان ذلك مظهرا بارزا في واقع تعليم الجزائريين في تلك الفترة.

لقد قدّمت هذه المؤسسات الدينية إسهاما حقيقيا في نشر مختلف العلوم والمعارف خاصة الدينية منها، ما كان ليتأتى دونها في ظل دولة لا تعنى السلطة الوصية عليها بقطاع التعليم عناية مباشرة؛ وهذا ما أكده "أحمد توفيق المدني" حين قال: «بفضل الزوايا في ذلك العهد، وبفضل الكتابات القرآنية التي انتشرت في المدن والقرى انتشارا لا نظير له، وبفضل الدروس التي يقوم بها علماء أعلام في أغلب المساجد بكل المدن الجزائرية، انتشر العلم بين الطبقات الراقية، ولت الأمية بين الطبقات الوسطى والعامة؛ وكانت الحياة يومئذ تساعد على هذا الإقبال على العلم؛ لأن الحياة كانت بسيطة هينة لا أتعاب فيها...؛ فلم تكن تُرى هنالك من طبقات كبيرة معدمة، تهمل حياتها المعنوية في سبيل القوت»²⁰.

أما عن الموارد المادية للتعليم فإن «المؤسسات الخيرية، والصدقات، والأوقاف، والنفقات الخاصة هي التي تتكفل بتمويله وليس الدولة العثمانية»²¹، وهذه الأموال قد دعمت انتشار التعليم، واتساع نطاقه في مختلف أرجاء البلاد، وبفضل كل المساهمات المادية والمعنوية «كان معظم الجزائريين يحسنون القراءة والكتابة، وهذا ما شهد عليه الفرنسيون عند احتلالهم للجزائر»²².

لقد لعبت المؤسسات الدينية من كتابات وزوايا ومساجد دورا رياديا في الإمساك بزمام أمر التعليم في الجزائر في العهد العثماني، ولولاها لما حصل ذلك الجيل من الجزائريين من المعارف ما أتاح للبلاد استمرارها الثقافي، وامتدادها الحضاري.

المدارس: تأثرت المدرسة بالواقع الثقافي الذي عاشته البلاد آنذاك فكان تأسيسها يتم بمجهود شخصي، وبمبادرة من الأفراد؛ حيث «كان إنشاء المدارس على أيدي المحسنين، وكانت المدارس المختلفة تمول بالأوقاف التي كان يحبسها أصحاب النفوس الخيرة التي ترجو الخير، وتسعى إلى وهب ربح عقاراتها لبناء المدارس، وغيرها من المشاريع التي تدعم التعليم بثنتي أشكاله»²³.

دلالة على ووعي الجزائريين بالقيم الحضارية للممارسة التعليمية في ذلك العهد، ولعلنا نربط هذا المعطى بمسألة الحضور الأجنبي في البلاد، فكلما كان هناك انتداب أو استعمار كلما احتفى الشعب بالتعليم العصامي.

وقد أطلق توصيف المدرسة على المؤسسات الدينية من كتاب وزوايا ومساجد، بحكم «اختلاط وظيفة المدرسة والزوايا والجامع في ميدان التعليم. فقد كانت بعض المساجد والزوايا تؤدي وظيفة المدرسة في نشر التعليم بجميع أنواعه، وخاصة الثانوي. وكانت بعض الزوايا عبارة على مدارس، كما كانت مساكن للطلبة الذين يدرسون. وكانت بعض المدارس ملحقة بالزوايا وأخرى ملحقة بالمساجد. وكثيرا ما ينص الوقف على تأسيس زاوية وجامع ومدرسة في (وقت نفسه). لذلك فإنه من الصعب تمييز الوظائف التي تؤديها هذه المؤسسات مجتمعة في مجتمع يقوم فيه التعليم قبل كل شيء على الدين، وتلعب فيه المساجد والزوايا (وليس المدارس) الدور الرئيسي»²⁴.

فلم تكن هناك دلالة نظامية محددة تختص بها المدرسة إطارا ومهاما، ولهذا كثيرا ما يأتي الباحث على الحديث عنها قصد المؤسسات الدينية، لذا «هناك اختلاف بين المؤرخين الذين تحدثوا عن الحياة الثقافية في العهد العثماني في تحديد عدد المدارس الموجودة آنذاك وخاصة الابتدائية؛ إذ لا يوجد خط فاصل يميز المدرسة عن الكتاب وعن الزوايا التي يتعلم فيها الأطفال والمسجد الذي تقدم فيه دروس للأطفال في أحد حجراته»²⁵.

وبهذا قيست كثرة المدارس في ذلك الوقت؛ فقد «كثرت المدارس التعليمية المتمثلة في الكتاب والزوايا والمساجد والتي لعبت دورا كبيرا في المحافظة على الشخصية الجزائرية، ومحاربة الأمية، وكانت منتشرة في كل المناطق الجزائرية الحضرية والريفية، ولقد كانت الجزائر العاصمة، وقسنطينة، ووهران، وبجاية، وتلمسان، ومازونة مراكز إشعاع علمي، بها أكبر المراكز التعليمية والتربوية قبل الاحتلال الفرنسي»²⁶.

وإذا أردنا رصد الموقف التعليمي في الواقع الجزائري أيام الأتراك بالمعطيات فإن عدد أماكن العبادة والتعليم قد بلغ في مدينة قسنطينة وحدها ما «يزيد عن 100؛ منها 35 مسجداً، و169 زاوية، و7 مدارس رئيسية، و600 تلميذ، منهم 150 تلميذ من الأرياف، كلهم يتقاضون منحة سنوية من وكيل الأوقاف تقدر بـ 36 فرنك للطالب، مع إعانة نصف سنوية تتألف من كمية من الزيت والشموع والبخور والسجاجيد»²⁷.

وبذلك تكون مدينة قسنطينة باعتبارها حاضرة من كبريات الحواضر الجزائرية قد تبوأَت مكانة متقدمة، ويعود الفضل في ذلك إلى «حركة التعليم الشعبية التي قامت على أكتاف الأسر المحلية الكثيرة التي تولت مهمة بناء المؤسسات، وتدرّس العلوم التقليدية بها... إذ تبين لنا أن عدد المؤسسات الثقافية بمدينة قسنطينة قبيل الاحتلال الفرنسي بلغ 93 مؤسسة»²⁸.

أما عن مدينة تلمسان فكان لها نصيبها من المعطيات؛ إذ «اشتهرت بوفرة المدارس والعلماء رغم تدهورها السياسي...، فبالإضافة إلى المدارس الابتدائية كان بها على الأقل خمس مدارس ثانوية وعالية»²⁹. هذا عن «قسنطينة» و«تلمسان» بينما «في مدينة الجزائر كان يوجد عند نهاية العهد التركي حوالي مائة مدرسة»³⁰، ومع ذلك فإنه لا معطيات محددة بالنسبة لعاصمة البلاد؛ «فالأقوال متضاربة حول عدد المدارس الابتدائية والثانوية – العالية. ويبدو أن هذا التضارب يعود أساساً إلى أن بعضهم كان يدخل الزوايا والمساجد في عداد المدارس والبعض لا يفعل ذلك»³¹.

وهذه المعطيات المعتبرة لم تكن حكراً على الحواضر الكبرى كقسنطينة، والعاصمة وتلمسان فحسب، بل سجلت بعض المدن الجزائرية الأخرى أرقاماً مشرفة في هذا المجال، شهدت بها «حركة تعليمية وثقافية ساهمت في تنمية الحركة الثقافية بالجزائر خلال الفترة العثمانية»³².

إن المؤسسات التعليمية التي رأينا على اختلاف مسمياتها من كتاتيب وزوايا ومساجد ومدارس قرآنية قد اجتمعت على الأداء التعليمي، وعيا منها بالقيم الروحية والمعرفية للتعليم بالنسبة لأفراد الشعب، تحقيقاً لحضورهم، وفرضاً لمكانة بلدهم في تاريخ الثقافة العربية عموماً.
الأطوار التعليمية:

مورست مختلف النشاطات التعليمية تحت إشراف الأوقاف بوصفها الهيئة الوصية عليها؛ حيث راحت تتكفل بذلك تكفلاً مباشراً، غير أن التعليم الذي كانت تكفله لم يخرج عن ثلاثة أطوار: الابتدائي والثانوي والعالي.
التعليم الابتدائي: كان التعليم الابتدائي منتشراً بكثرة، بعد أن تولته المدارس القرآنية؛ «فلا نكاد نجد قرية، أو حي يخلو من مدرسة قرآنية»³³، وقد كانت قبلة لجميع الأطفال في المدن الكبرى، وحتى في الأرياف تحت توصيف «الشرعية» في مقابل «المدرسة».

أما عن المرحلة العمرية المعنية بهذا التعليم تحديداً ف«كان كل طفل بين السادسة والعاشرة يذهب إلى المدرسة، والملاحظ أن هذا بخصوص الأطفال الذكور، أما الإناث فلا يذهبن إلى المدارس إلا نادراً، ولكن أصحاب البيوتات الكبيرة كانوا يجلبون أستاذاً معروفاً بصلاحه وعلمه لتعليم البنات. وفي كل قرية صغيرة (أو دوار) كانت هناك خيمة تدعى «الشرعية» خاصة بتعليم الأطفال، ويشرف عليها مؤدب يختاره سكان القرية لهذا الغرض. أما في المدن والقرى الكبيرة فقد كانت هناك مدارس تدعى «مسيد» أو مكتب، وكانت غالباً ملحقة بالوقف، وإلى جانب ذلك كان كل جامع تقريباً يضم مدرسة للتعليم أيضاً»³⁴.

وبالنسبة للمدة التي يقتضيها التحصيل المعرفي في التعليم الابتدائي فكانت محددة بـ«حوالي أربع سنوات يتعلم الطفل خلالها مبادئ القراءة والكتابة ويحفظ القرآن وأركان الإسلام وشعائر الدين، وإذا كان الفقراء يكتفون بهذا القدر من التعلم فإن الأغنياء يواصلون تعلمهم، وبذلك يدخلون المرحلة الثانوية»³⁵.

وفيما يتعلق بالمهام التعليمية الموكلة للمدرسة الابتدائية فقد تمثلت في كونها المصدر الأول في بناء الأجيال؛ «فهي تتقن وتربي الأطفال على قواعد الإسلام وعلى نمط اجتماعي محدد، وهي تقوم بتحفيظ القرآن الكريم الذي هو أساس الثقافة الإسلامية، وهي تعلم الأطفال مبادئ العلوم والقراءة والكتابة، فيحفظون لسانهم من العجمة، ويتوحدون في التفاهم والتخاطب حيثما كانوا، وهي أيضا تساهم في إعطاء الطفل رصيда من المعارف التي تساعد على شق طريقه في المجتمع بعد خروجه منها، عندما يبلغ عادة الرابع عشرة سنة. وإلى جانب ذلك كانت المدرسة الابتدائية تعد شعبا متعلما محصنا لا يوجد فيه إلا عدد قليل من الأميين، حقا إن المدرسة لم ترق بالتعليم ولم تسائر العصر والحاجة الاجتماعية، كما سنرى، ولكنها كانت على كل حال تؤدي وظيفة أساسية في المجتمع خصوصا رفع الأمية»³⁶.

ويمكن تفسير هذا التعثر في الرقي بالنشاط التعليمي فضلا عن أسبابه الظاهرة، بالغايات التعليمية؛ ذلك أن «الهدف العام من التعليم هو ديني، وليس دنيوي ما دام العلم لا يؤهل لأعمال اجتماعية، وسياسية، واقتصادية بارزة»³⁷. ومع ذلك مثل التعليم الابتدائي حجر الزاوية في تأسيس الصرح المعرفي للأجيال الصاعدة، بالنظر إلى مهامه المتعددة التي كان يؤديها جملة؛ التثقيفية منها والتربوية، فضلا عن الوظيفة البيداغوجية، والتأهيل الاجتماعي، وبناء الشخصية، وقد قطع في ذلك أشواطا لا يمكن إغفالها حتى وإن لم يرق إلى مستوى تطلعات الحدث التعليمي الذي لا حدود لآفاقه في مواكبة الراهن الاجتماعي.

التعليم الثانوي: التعليم في المرحلة الثانوية يتوسط الحلقة التعليمية بين الطورين الابتدائي والعالى؛ حيث «كان التلميذ يستطيع أن يواصل تعليمه الثانوي في الجامع، أو في مدرسة ملحقة بالأوقاف، وكان التعليم الثانوي مجانا»³⁸.

أما عن المعطيات الإحصائية التي سجلت في هذا المستوى «كان يتلقى العلم في المرحلة الثانوية حوالي 3000 تلميذ في كل إقليم من الأقاليم الثلاثة*...، وينال الطالب في النهاية "إجازة" تشهد له بأنه قد درس جميع العلوم التي تدخل في نطاق تخصصه: والإجازة ليست شهادة مكتوبة، ولكنها تعبير شفوي من المدرس إلى التلميذ، ومتى حصل التلميذ على الإجازة يصبح "طالبا" يستطيع قراءة القرآن في الجامع، ويتولى وظيفة مؤدب أو كاتب»³⁹.

بالرغم من أن التعليم عموما لم يكن نظاميا تسيّره السلطة الحاكمة، إلا أن المؤسسات الوقفية قد سعت في سبيل جعله أكثر تنظيما، وذلك برصد المعطيات الإحصائية، فضلا عن وجود إرصاصات للأداء التعليمي النظامي كمنح الإجازات الشفوية مثلا، إلا أنها لم تذهب أبعد من ذلك.

التعليم العالى: ما يمكن تسجيله بداية بالنسبة لهذا الطور التعليمي غياب الهياكل المتكفلة به خصوصا؛ حيث «لم يكن في الجزائر كلها جامعة واحدة بالمعنى المتعارف عليه، فقد خلت الجزائر العثمانية من مؤسسة للتعليم العالى، توحّد نظم التعليم، وتحافظ على مستواه، وتعكس نشاط واتجاه العلماء، وتحفظ قدرا معيناً من أساليب اللغة، والذوق الأدبي العام، ولم يكن للجزائر "جامعة" إسلامية كالأزهر والقرويين والزينونية، غير أن دروس جوامعها الكبيرة كانت تضاهي، بل قد تفوق أحيانا دروس الجامع الأموي بدمشق والحرمين الشريفين؛ لتتوزع الدراسات فيها، وتردد الأساتذة عليها من مختلف أنحاء العالم الإسلامي. فدروس "سعيد قدورة"، و"علي الأنصاري"، و"أحمد بن عمار" بالعاصمة، ودروس "سعيد المقرئ" في تلمسان، ودروس "أبي راس" في معسكر، ودروس "عمر الوزان"، و"عبد الكريم الفكون"، و"أحمد العباسي"، و"عبد القادر الراشدي" في قسنطينة، و"أحمد البوني" في عنابة كانت مضرب الأمثال في العمق والإحاطة والرقي، غير أن شهرة هؤلاء العلماء كانت نتيجة جهودهم الشخصية، وليس نتيجة انتمائهم لنظام شامل تخضع له المؤسسات التابعة لها»⁴⁰.

أما عن عدد الطلبة فقد أشارت الإحصائيات إلى أنهم «كانوا بين 600 إلى 800 في كل إقليم يواصلون تعليمهم العالى...، وكانت الدروس العالية تعطى في الزوايا وأهم الجوامع، ففي إقليم وهران كان الجامع الكبير في تلمسان، وجامع سيدي العربي، والزواوية القادرية (التابعة لأسرة الأمير عبد القادر)، وفي إقليم الجزائر كانت زاوية ابن المبارك بالقلبيعة، وزاوية مليانة، وزاوية بني سليمان، وزاوية ابن محي الدين، أما في إقليم قسنطينة فهناك الجامع الأخضر، وجامع سيدي عقبة وزاوية ابن علي الشريف في جرجرة»⁴¹.

لقد أثبت التعليم العالي في الجزائر آنذاك، كفاءته المعرفية التي جعلته يرقى إلى مصاف الأزهر والقرويين والزيتونة، وهذا إن دلّ على أمر إنما يدل على وجود مكاسب علمية جزائرية تخطت وصاية الأماكن، وتجاوزت عقبة التكفل المادي المحدود، فضلا عن غياب منظومة تدعم السير الحسن للأداء التعليمي.

المواد التعليمية: إن ما يثير الفضول بشأن الممارسة التعليمية في الجزائر أثناء الحكم العثماني هو طبيعة المواد التعليمية التي كان يتلقاها الطلبة، أخذًا في الاعتبار غياب نظام مرجعي يشرف عليها يأخذ شكل منهاج، أو برنامج متفق عليه، فما حال المواد التعليمية المدرّسة آنذاك؟.

قبل الحديث عن المواد التعليمية لابد من الإشارة مبدئيًا إلى طبيعة النظام التعليمي المتتبع ككل، ذلك أن المجتمع الجزائري قد اعتمد «نظام التعليم الإسلامي عموماً، والذي عرف انتشاراً واسعاً بالخصوص المدارس الابتدائية»⁴². فكان السائد آنذاك، قائماً أساساً على «الدراسات الدينية واللغوية والأدبية، وقليل من الدراسات العلمية»⁴³.

أما عن المواد التعليمية المدرّسة فقد اختلفت من طور تعليمي إلى آخر، ومن مرحلة عمرية إلى أخرى؛ ف«المواد التي كانت تدرّس في المرحلة الأولى للصغار القراءة والكتابة والقرآن، ولما ينتقلون إلى المعاهد يدرسون العلوم الدينية، واللغة العربية، والمنطق، والميتافيزيقا، والحساب، وعلم الفلك، وعلم الجداول؛ لتحديد مواقيت الصلاة، ثم الطب، والرسم لخرافة المخطوطات، وعندما يصل الطلبة إلى مستوى معين يمكنهم الرحيل بمفردهم إلى القاهرة، أو المشرق العربي؛ لمواصلة دراساتهم»⁴⁴.

لقد شملت المواد التعليمية المخصصة للمرحلة الثانوية دروساً في «النحو، والتفسير، والقرآن»⁴⁵، بينما تمثلت أهم مواد التعليم العالي في «النحو، والفقه الذي يشمل العبادات، والمعاملات، والتفسير، والحديث، والحساب، والفلك، بالإضافة إلى التاريخ، والتاريخ الطبيعي والطب، لكن كان يغلب على الدراسة طابع العصور الوسطى، وقلة التجديد، والحفظ... وكانت الدراسة في شكلها الذي وصفناه تساعد على إخراج الموظفين في المجال الديني والكتابة، ولكنها لا تساعد على إخراج المنتجين في ميدان الفكر والأدب»⁴⁶.

نلاحظ في مدونة المواد التعليمية المدرّسة على اختلاف الأطوار التعليمية التعدد، والتنوع، في الجمع بين فسيفاء من المرجعيات المعرفية؛ منها ما هو ديني، وفني، وعلمي، غير أن طرق تقديم هذه المواد جعلها تخرّج الموظف أكثر بكثير من تخريج المفكر والأديب.

وما يمكن أن نخلص إليه أن الممارسة التعليمية في الجزائر قد شهدت انتشاراً واسعاً خاصة في أواخر العهد العثماني، بما لزمها من بعد ديني، وإذا كانت قد تعثرت مراراً وتكراراً في تسجيل إسهامات حقيقية في دفع عجلة المجتمع في اتجاه التغيير والتطوير، فكفى بها أن تسجل بجهد فردي دون دعم السلطة العثمانية حضورها بوصفها حلقة لا غنى عنها في التاريخ الثقافي لبلادنا.

الإحالات:

¹ - أحمد توفيق المدني، كتاب الجزائر، تاريخ الجزائر إلى يومنا هذا وجغرافيتها الطبيعية والسياسية وعناصر سكانها ومدنها ونظاماتها وقوانينها ومجالسها وحالتها الاقتصادية والعلمية والاجتماعية، المطبعة العربية، الجزائر، 1931، ص 89.

² - المرجع نفسه، ص 89.

* - له تأليف في علم الاجتهاد والأصول.

³ - المرجع نفسه، ص 89-90.

⁴ - المرجع نفسه، ص 91.

⁵ - المرجع نفسه، ص 90.

⁶ - بلحسين رحوي عباسية، دراسة سوسيو تاريخية للتعليم الجزائري من العهد العثماني إلى الاستقلال، مجلة الحوار الثقافي، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، الجزائر، مج2، ع2، 21 سبتمبر 2013، ص 94.

⁷ - أبو القاسم سعد الله، محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث (بداية الاحتلال)، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، ط3، 1982، ص 159-160.

- 8- حميد أيت حبوش، واقع التعليم في الجزائر أواخر العهد العثماني، حوليات التاريخ والجغرافيا، المدرسة العليا للأساتذة بوزريعة، الجزائر، مج4، ع7، 31 ديسمبر 2013، ص 7.
- 9- مؤيد محمود حمد المشهداني وسلوان رشيد رمضان، أوضاع الجزائر خلال الحكم العثماني 1518-1830، مجلة الدراسات التاريخية والحضارية - مجلة علمية محكمة، مج5، ع16، جمادى الآخر 1434هـ/نيسان 2013، ص 436.
- 10- بحوش صبيحة، وضعية التعليم في الجزائر في العهد العثماني، حوليات التاريخ والجغرافيا، المدرسة العليا للأساتذة بوزريعة، الجزائر، مج1، ع2، 30 جوان 2008، ص 136.
- 11- حميد أيت حبوش، واقع التعليم في الجزائر أواخر العهد العثماني، مرجع سابق، ص 7.
- 12- أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، ج1 (1500-1830)، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، ط1، 1998، ص 276.
- 13- المرجع نفسه، ص 277.
- 14- دخية فاطمة، الحركة الأدبية في الجزائر خلال العهد العثماني - رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في الآداب واللغة العربية، تخصص أدب جزائري قديم، إشراف الأستاذ الدكتور عبد الرحمن ترماسين، قسم الآداب واللغة العربية، كلية الآداب واللغات، جامعة محمد خيضر - بسكرة، الجزائر، 1436/1435هـ-2015/2014م، ص 21.
- 15- بحوش صبيحة، وضعية التعليم في الجزائر في العهد العثماني، مرجع سابق، ص 137.
- 16- المرجع نفسه، ص 137.
- 17- أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، مرجع سابق، ص 277.
- 18- بحوش صبيحة، وضعية التعليم في الجزائر في العهد العثماني، مرجع سابق، ص 139.
- 19- أبو القاسم سعد الله، محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث (بداية الاحتلال)، مرجع سابق، ص 159.
- 20- أحمد توفيق المدني، كتاب الجزائر، مرجع سابق، ص 91.
- 21- بلحسين رحوي عباسية، دراسة سوسيو تاريخية للتعليم الجزائري من العهد العثماني إلى الاستقلال، مرجع سابق، ص 94.
- 22- عمورة عمار، موجز في تاريخ الجزائر، دار ربحانة للنشر والتوزيع، الجزائر، ط1، 2002، ص 109.
- 23- دخية فاطمة، الحركة الأدبية في الجزائر خلال العهد العثماني، مرجع سابق، ص 21.
- 24- أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، مرجع سابق، ص 279-280.
- 25- بحوش صبيحة، وضعية التعليم في الجزائر في العهد العثماني، مرجع سابق، ص 140.
- 26- بلحسين رحوي عباسية، دراسة سوسيو تاريخية للتعليم الجزائري من العهد العثماني إلى الاستقلال، مرجع سابق، ص 94.
- 27- بلقاسم عياشي، واقع الحركة الثقافية بالمجتمع الجزائري أواخر العهد العثماني من خلال كتابات الباحثين الجزائريين، مجلة حوليات التاريخ والجغرافيا، المدرسة العليا للأساتذة بوزريعة، الجزائر، مج4، ع7، 31 ديسمبر 2013، ص 43.
- 28- المرجع نفسه، ص 46.
- 29- أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، مرجع سابق، ص 274.
- 30- عمورة عمار، موجز في تاريخ الجزائر، مرجع سابق، ص 109.
- 31- أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، مرجع سابق، ص 276.
- 32- بلقاسم عياشي، واقع الحركة الثقافية بالمجتمع الجزائري أواخر العهد العثماني من خلال كتابات الباحثين الجزائريين، مرجع سابق، ص 47.
- 33- بحوش صبيحة، وضعية التعليم في الجزائر في العهد العثماني، مرجع سابق، ص 135.
- 34- أبو القاسم سعد الله، محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث (بداية الاحتلال)، مرجع سابق، ص 161-162.
- 35- المرجع نفسه، ص 163.
- 36- أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، مرجع سابق، ص 280.
- 37- حميد أيت حبوش، واقع التعليم في الجزائر أواخر العهد العثماني، مرجع سابق، ص 17.
- 38- أبو القاسم سعد الله، محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث (بداية الاحتلال)، مرجع سابق، ص 163.
- *- الأقاليم الثلاثة: إقليم وهران، وإقليم الجزائر، وإقليم قسنطينة.
- 39- المرجع نفسه، ص 165.
- 40- أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، مرجع سابق، ص 273-274.
- 41- أبو القاسم سعد الله، محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث (بداية الاحتلال)، مرجع سابق، ص 165.
- 42- بلحسين رحوي عباسية، دراسة سوسيو تاريخية للتعليم الجزائري من العهد العثماني إلى الاستقلال، مرجع سابق، ص 94.
- 43- بحوش صبيحة، وضعية التعليم في الجزائر في العهد العثماني، مرجع سابق، ص 143.
- 44- عمورة عمار، موجز في تاريخ الجزائر، مرجع سابق، ص 109.
- 45- أبو القاسم سعد الله، محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث (بداية الاحتلال)، مرجع سابق، ص 165.
- 46- المرجع نفسه، ص 165-166.